

## خطاب رئيس الحكومة الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو أمام الكنيست لدى مناقشتها مشروع قانون لجان الإسكان يتناول فيه ضرورة البناء في منطقتي الجليل والنقب\*

القدس، 4/7/2011

أيها السيد رئيس الكنيست ونواب الكنيست ،

لا أعتقد أن هناك بينكم من لم يحادثني - أو لم يحادث زملاءه والمواطنين الإسرائيليين عامة - عن مشكلة ضائقة السكن التي تتفاقم عاماً بعد عام. إن الحكومة - وأنا شخصياً - ملتزمة بطرح حلول لهذه الضائقة. وقبل طرح الحلول يجب إدراك المشكلة مما يعني أنه قبل وصف الدواء للداء يجب تشخيصه.

إن سبب ضائقة السكن يعود إلى الفجوة القائمة بين رقمين وهما معدل تزايد عدد السكان ووتيرة بناء الشقق السكنية. وكان عدد سكان إسرائيل (وهي من أصغر بلدان العالم [بمساحتها الجغرافية]) يبلغ 600 ألف نسمة عام 1948 لكنه تضاعف بما يزيد على عشرة أضعاف منذ ذلك الحين فيما بقيت المساحة على ما هي عليه ، وبالطبع لا يلحق معدل بناء الشقق بمعدل النمو السكاني ، وبالتالي هناك فجوة بمقدار 10 آلاف شقة سنوياً .

إننا بحاجة إلى بناء 45 ألف شقة [سنوياً] فيما يتم على أرض الواقع - في أفضل الحالات (وبعد زيادة رقعة المشاريع العمرانية خلال العام الحالي) ما يعادل 35 ألف شقة ما يعني وجود نقص بمقدار 10 آلاف شقة [سنوياً] أو 100 ألف شقة خلال عقد من السنين. وبحسب أقل التقديرات هناك حالياً نقص مقداره 60 ألف شقة لكننا نعتقد بأن النقص الحقيقي يقارب 100 ألف شقة. وكلما تزايد هذا النقص ابتعد الشبان الإسرائيليون - أي الأزواج الشابّة والجنود وغيرهم - أكثر فأكثر عن [تحقيق طموحاتهم في] الحصول على شقة سكنية. كما أن أسعار السكن ترتفع بالتزامن مع تراكم النقص في عدد الشقق..

وبالتالي اتخذنا 5 خطوات لزيادة احتياطي الشقق المتوافرة معتبرين ذلك مفتاحاً لحل مشكلة الشقق السكنية. ها هي الخطوات الخمس - وأرجو التنويه سلفاً إلى أننا نعتمد إلى اتخاذ خطوات رئيسيتين أخريين على هذا الصعيد. إن الخطوة الأولى هي تطوير احتياطي قطع الأراضي في

\*المصدر: موقع رئاسة الحكومة الإسرائيلية

<http://www.pmo.gov.il/PMOAr/Communication/Speeches/speechvadal040711.htm>

الدولة التي لا تقع في المنطقة الممتدة بين غديرا والخضيرة [أي في منطقة أواسط البلاد ذات الكثافة السكانية العالية] بل في الجليل والنقب ، ولذا نقوم حالياً بشق الطرقات السريعة ومد خطوط السكك الحديدية إلى النقب والجليل.

إننا نستثمر حالياً مبلغ 27.5 مليار شيكل لغرض تحقيق ثورة في المواصلات بشكل يضمن انسياب حركة السير من أواسط البلاد إلى مناطق الجليل والنقب .وبالطبع كان بإمكاننا أن نكتفي بحث المواطنين على الانتقال إلى النقب والجليل لكن إذا استمر المشوار إلى تلك المناطق 3-4-5 ساعات فسيكون كلامنا (الذي نلقيه على مسامح المواطنين منذ 63 سنة [أي منذ قيام الدولة]) عبثياً. ولكن إذا أمكن الوصول عبر الطرقات وخطوط السكك الحديدية السريعة إلى المناطق المحيطة فإنها لن تعود " مناطق محيطة". ومن هذا المنطلق فإن الخطوة الأولى المعبرة والثورية التي نمارسها تأتي على شكل مد شبكة مواصلات في شمال البلاد وجنوبها تنطوي على دلالات قومية أخرى كثيرة لكنها تعدّ - من حيث مجال السكن - أول خطوة ضرورية لإحداث تغيير في أوضاع السكن في إسرائيل.

أما الخطوة الثانية فهي دعم الشبان في شراء الشقق في المناطق المحيطة من خلال منحهم هبات خاصة بمبلغ 100 ألف شيكل في 28 تجمعاً سكنياً .

فيما يتعلق بالخطوة الثالثة - التي أرى أنها ستساهم كثيراً في إعمار النقب بالتكامل مع الخطوات الأخرى المشار إليها - فهي نقل عدة قواعد عسكرية كبرى إلى النقب. وكان هذا القرار مدار بحث طيلة سنوات لكننا قررنا تنفيذه ورصدنا قبل عدة أسابيع لهذه الغاية 17 مليار شيكل. إنه لقرار محوري وهام يشكل نواة ذات نوعية وتماسك لانتقال المزيد من السكان للإقامة في النقب.

إن التصريحات والتطلعات والرغبة في استقطاب السكان إلى الجليل والنقب ذات شأن لكن التنفيذ إنما يُختبر في نهاية المطاف بالقرارات والميزانيات. وقد اتخذنا القرارات ورصدنا الأموال اللازمة لتطبيق هذه القرارات (وهذا ما لم يتم القيام به في السابق ومن الجيد إتمامه الآن) ، لكن ذلك لا يكفي ، حيث كنا قد قلنا إننا سنقوم بخطوتين أخريين وقد أنجزناهما فعلاً.

إذ كانت الخطوة الرابعة التي قمنا بها (ورغم أن مناطق النقب والجليل تعزّ علينا) هي إلغاء القرار الذي يحظر إطلاق مشاريع البناء السكني في أواسط البلاد. وكان هذا القرار الذي اتخذته الحكومة السابقة خاطئاً في نظري على اعتبار وجود احتياطي كبير من الأراضي في المناطق الوسطى أيضاً ، وكلما ازدادت مشاريع البناء في جميع أنحاء البلاد (ولا يهم أين تتم هذه المشاريع في دولة متناهية في صغر مساحتنا) خفّ ضغط [النقص] في الشقق السكنية وأصبحت ضائقة السكن أقل مما هي عليه. وبالتالي ألغينا القرار المذكور وقررنا السماح بالمشاريع المعمارية في كافة

ربوع البلاد.

أما الخطوة الخامسة فتتمثل بمنح أصحاب الشقق (ولا سيما الشقق المملوكة كمورد استثماري والتي بقيت خالية) الحوافز الضريبية لتشجيعهم على إخلاء الشقق أو طرحها في السوق.

هذه هي الخطوات الخمس التي قمنا بها على مدى العامين الماضيين وهي لم تتم في فترات سابقة ، علماً بأنها خطوات حيوية لكنها غير كافية. أعتقد بأنه كلما تزايد صراخ نواب المعارضة كان ذلك دليلاً على رغبتهم في حجب بعض الحقائق. وهذه هي الحقيقة متمثلة بالقرارات الخمس التي اتخذناها والأموال الطائلة التي رصدناها لها والتغييرات الجمة التي حققناها من خلال شق الطرقات شمالاً وجنوباً وتغيير كيفية توزيع الأموال وتحفيز المواطنين على الإقامة في تجمعات سكنية معينة وإصلاح الأجهزة البيروقراطية. لكن هذه الإجراءات رغم أنها كبيرة ليست كافية.

إذ هناك عائق معين وعملاق تكاد إسرائيل أن تنفرد به (ربما هناك بعض الدول المتخلفة في العالم التي يعوقها هذا العائق لكن عددها قليل). ويتمثل هذا العائق الضخم ، الذي يشكل العامل الرئيسي المتسبب في عدم كفاية عدد الشقق المتوافرة للسكن في البلاد ، بالأنظمة البيروقراطية الخاصة بالتخطيط للشقق السكنية وتسويقها حيث تحتل إسرائيل مركزاً في قاع قائمة دول العالم في هذا المضمار.

وكانت الهيئة الحكومية المعروفة باسم "دائرة أراضي إسرائيل" قد أنشئت قبل أكثر من 50 عاماً (ليس لدي التأريخ الدقيق ويمكنكم مراجعة الأمر). وتتولى دائرة أراضي إسرائيل مهمة تسويق الشقق السكنية. وأستطيع إخباركم بأنه لم يكن ولو موقع واحد من المواقع التي أزورها في أنحاء البلاد إلا واستمعت فيه إلى شكاوى خطيرة بشأن الأنظمة البيروقراطية القائمة في دائرة أراضي إسرائيل. دعوني أؤكد لكم سلفاً أن الأمر لا يمت بصلة إلى أشخاص معينين يعملون في هذه الدائرة بل إلى هيكلية بيروقراطية معقدة وغير قابلة للإدارة لا تتجاوب مع احتياجات المواطنين ولا تولي جلّ اهتمامها لمهمتها الرئيسية ألا وهي تسويق الأراضي .

وبالتالي قمنا خلال العامين الماضيين بما لم يتم القيام به منذ عقود بمعنى إحداث إصلاحات بنيوية أساسية في دائرة أراضي إسرائيل. وكان هذا الموضوع مدار حديث وقيل إنه إجراء مرغوب فيه لكن دون معالجة هذا العائق لن يتحرك أي شيء. وبالتالي عقدت شخصياً نحو 12 اجتماعاً مع وزير الإسكان ووزير المالية ورئيس الهستدروت عوفر عيني وممثلي دائرة أراضي إسرائيل حيث توصلنا بحمد الله قبل عدة أشهر إلى اتفاق عمل جماعي ينص على إجراء إصلاحات جذرية في دائرة أراضي إسرائيل. وستحقق هذه الإصلاحات عدة أهداف: إنها ستقلل أولاً من الاحتكاك الواسع القائم حالياً بين دائرة أراضي إسرائيل والمواطنين الإسرائيليين . كما أنها ستجعل الدائرة

تكرّس جل اهتمامها لمسألة تسويق [الأراضي] ، ثم تسمح ثالثاً باعتماد المرونة الإدارية التي لم تكن موجودة من ذي قبل ، كما أنها تسمح رابعاً بالاستفادة من كفاءات العشرات من الخبراء والمختصين في مجالات مختلفة لتسريع إجراءات تسويق [الأراضي].

وما زال أمام هذه الإصلاحات مرحلة واحدة ضرورية تمرّ عبر نواب الكنيست. وتتعلق هذه المرحلة باتفاقنا مع مستخدمي دائرة أراضي إسرائيل بشأن معاشاتهم التقاعدية حيث أعتقد بأن الكنيست ستصادق عليه خلال الأسابيع المقبلة مما يجعلنا نستكمل التعامل مع العائق المزدوج [الذي يشكله أداء دائرة أراضي إسرائيل حالياً].

إن العائق الأول يتعلق بالتسويق. وتشكل الإصلاحات المطروحة اختراقاً تاريخياً شأنه شأن شق الطرقات ومد خطوط السكك الحديدية شمالاً وجنوباً. إنه اختراق تاريخي للأنظمة البيروقراطية التي تجعل سوق السكن لدينا من الأسواق الأشد تعقيداً وتخلفاً في العالم (قلما تجدون ما يشبه السوق الموجودة لدينا في إسرائيل).

أما العائق الثاني فيخص مجال تخطيط الأراضي لمشاريع بناء الشقق السكنية في إسرائيل. هذه هي إحدى المشاكل الأشد استعصاء حالياً حيث تستغرق إجراءات التخطيط ما لا يقل (وأدلي بتقدير "محافظ" جداً الآن) عن 5 سنوات وهو أمر يصعب تصديقه ، لا بل كثيراً ما يستغرق الأمر 6-7-8 سنوات. ولا مثيل لهذا الأمر في دولة ذات أنظمة صالحة بما فيها الدول التي تخضع لأجهزة رقابة بيروقراطية.

وبالتالي يجب اعتماد خطة إصلاحات جوهرية في مجالي التخطيط والبناء. ولأجل دفع الإصلاحات في مجال التخطيط يعمل حالياً زميلنا رئيس لجنة الداخلية البرلمانية أمنون كوهين [نائب في كتلة شاس] علماً بأن الإصلاحات - كونها جذرية - تقتضي المناقشات الجدية ، وحتى وإن أدهشنا أمنون كوهين في نجاعة عمله) وهو كثيراً ما يدهشنا حقيقة) فقد تستغرق [إجراءات سن مشروع القانون الخاص بالإصلاحات المذكورة] ما بين 12-18 شهراً لكنني أرجو اختصار هذه المدة (أدعوك ، يا أمنون [النائب أمنون كوهين المشار إليه أعلاه] ، لمفاجأتنا).

كما أن النائب [دافيد] أزولاي [من كتلة شاس] يعمل جاهداً ويستطيع أن يشهد على مدى التعقيدات التي تنطوي عليها هذه الإصلاحات. إذ تستوجب الحاجة الإصغاء إلى كافة الجهات المعنية مما يتطلب إجراءات جدية للغاية. يتعين تعديل أنظمة تخطيطية بالغة التعقيد تسود منذ 60 سنة وما فوق وتبسيطها والقيام بذلك بصورة تفيد الأجيال القادمة أيضاً. وبالتالي هنالك حاجة لإجراء مناقشات جادة ، وقد أطلقها النائب أزولاي ثم واصلها النائب أمنون كوهين في إطار لجنة مشتركة للجنة الداخلية ولجنة الاقتصاد [في الكنيست] مما قد يستغرق سنة (وأيضاً

أدعوك [مخاطباً النائب أمنون كوهين] لإثبات الخطأ الذي ارتكبه واختصار هذه المدة.. وربما سنة ونصف السنة.

غير أن المواطنين الإسرائيليين لا يَسْعُهُم انتظار المزيد. لذلك قلنا إنه بدلاً من إهدار هذه الفترة [إلى حين مصادقة الكنيست على مشروع القانون المنوه به] فإننا سنحيل القرار إلى مسار "أخضر" يسري مفعوله خلال الأشهر الـ18 القادمة بصفة إجراء مؤقت يستهدف اعتماد إجراءات تخطيطية سريعة وحثيثة. وأرجو الإشارة إلى 3 أمور بالنسبة للاقتراح المطروح عليكم هنا. إن الأمر الأول يخص ما ذكر من قبل [خلال النقاش في الكنيست] بالنسبة للجان التخطيط الوطنية [التي كان وزير الإسكان الأسبق أريئيل شارون قد تبناها لتسريع بناء عشرات الآلاف من الوحدات السكنية لاستقبال موجات القادمين الجدد من يهود روسيا الذين توافدوا على إسرائيل عند انهيار الاتحاد السوفياتي السابق مطلع التسعينيات]. وكنا قد واجهنا في تلك الفترة أزمة كبيرة عقب وصول مئات الآلاف [من القادمين الجدد] مما استلزم بناء عشرات الآلاف من الشقق، ولذا عالجتنا المشكلة بصورة محددة من خلال تشكيل لجان التخطيط الوطنية، ثم ألغيناها لدى زوال الأزمة. أما الآن فنواجه أزمة مماثلة نتيجة تراكم عدد الشقق الناقصة. وقد درسنا ما جرى في حالة لجان التخطيط الوطنية واستخلصنا التعديلات والعبر اللازمة، لنعرض الآن لجان الإسكان الوطنية التي تُعد مساراً تخطيطياً سريعاً يهدف إلى طرح عشرات الآلاف من الشقق على السوق خلال الأشهر الـ18 المقبلة.

ما هي مبادئ [عمل لجان الإسكان الوطنية المطروحة]؟ هنالك 3 مبادئ أرجو طرحها عليكم. إن المبدأ الأول يقضي بوجود لجنة واحدة في كل قضاء تتولى إدارة كافة الإجراءات اللازمة (وهو ما يُسمى بالإنجليزية [one stop shop محل واحد يتعامل مع كافة احتياجات الزبائن]). أما المبدأ الثاني فهو تغليب المخططات التي ستعتمدها تلك اللجنة على جميع الخطط الأخرى باستثناء الخطة الهيكلية القطرية. وبالنسبة للمبدأ الثالث فيتعلق بتحديد جداول زمنية ذات سقف محدد وواضح لإجراء المناقشات في اللجنة. ويعني ذلك أن [المناقشات] ليست "مفتوحة" إلى أجل غير مسمى بل هنالك عدّاد [لقياس الوقت] بهدف تسريع الإجراءات وطرح عشرات الآلاف من الشقق على السوق كإجراء طارئ. لا نريد السماح بأي ماطلة وتسويق لأن اللجان كثيراً ما تجتمع وتتفرق وتجتمع مجدداً فيما يرزح المواطنون الإسرائيليون تحت هذه الضائقة دون أن يجري بناء الشقق المطلوبة.

وكنت قبل 8 أعوام قد وقفتُ هنا [على منصة الخطابة في الكنيست] بصفة وزير المالية وعرضت سلسلة إصلاحات بعيدة المغزى. واستمعت آنذاك إلى نداءات الاستخفاف والاستنكار والسخرية لزملائي المعارضين في تلك الفترة، لكن أعتبر أنه ثبت الآن أن التغييرات الجريئة التي اعتمدها

آنذاك قد أسهمت في تحقيق النمو السريع مما جعل الآخرون يدعمونها فيما بعد. وأرى أنه من الأهمية بمكان أن تكون تلك التعديلات قد استقرت وأصبح جميع المواطنين يقرّون بها. وأعتبر أننا أقدّمنا على تلك الإجراءات لأننا كنا نواجه أزمة. وأعتقد بأننا نواجه أزمة سكن الآن أيضاً. ولا يجوز التريث إلى حين وصول مئات الآلاف من القادمين الجدد لكي يكون هناك نقص في احتياطي الشقق المتوافرة مقابل احتياجات المواطنين أو القادمين الجدد الذين يصلون إلى البلاد. وفي الحالة التي نواجهها الآن لا ينبع النقص من هجرة القادمين الجدد إلى البلاد بل يأتي بسبب احتياجات المواطنين الإسرائيليين القاطنين في البلاد.

إننا نقدم هنا اقتراحاً لتجاوز العائقين المشار إليهما. وقد يصعب إدراك حقيقة أن غلاء أسعار [الشقق السكنية] مرده الفجوة القائمة بين العرض والطلب. هناك حالياً طلب كبير [على شراء الشقق] ونسعى بدورنا لزيادة العرض من خلال الخطوات التي نعتمدها.

أعتقد بأن التغييرات المذكورة شديدة الأهمية وأعلم بأن القضية تستلزم حشد طاقات أعضاء الكنيست ولجانها ولا سيما الوزارات المعنية. لذا أرجو التعبير عن تقديري وشكري لوزراء المالية والداخلية والبناء والإسكان وموظفي وزاراتهم ، كما أشكر مدير عام ديواني إيال غباي الذي تابع هذه الإجراءات وقام – ولا يزال – بعمل بالغ الأهمية على هذا الصعيد .

وأخيراً أرجو تقديم الشكر لنواب الكنيست. إنني على يقين من أنهم سيصادقون على الإجراءات الهامة هذه ، لا بل إنني أراهن على أن نواب الكنيست الذين يُكثرون من إبداء السخرية والصرخ يعلمون في أعماق قلوبهم أن الإجراءات المذكورة كانت مطلوبة منذ عقود ومن الجيد قيامنا بإنجازها الآن.